مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: سيدات الأعمال	الرقم: 051/2.4
	المصدر : الحرية	موقع الواب :
	التاريخ: 2010-10-27	العدد و [ص] :
		البلد: تونس

النّساء صاحبات الأعمال في تونس: مشاركة بارزة في المسار التنموي

تعتبر المكانة التي بلغتها سيدات الأعمال في تونس خير دليل على ما قطعته البلاد من أشواط هامة على درب النهوض بحقوق المرأة والارتقاء بها الى منزلة الشريك مع الرجل بفضل ما تم إقراره من إجراءات ومبادرات، وما تم وضعه من تشريعات وآليات في اطار مقاربة ترتكز على اعتبار «حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان».

فالمرأة التي تمثل في تونس 2010 نسبة 30 بالمائة من السكان النشيطين تساهم، اليوم، جنبا الى جنب مع الرجل في دفع المسار التنموي للبلاد والارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي الى ما يفوق 5 بالمائة سنويا وخلق موارد الرزق والرفع من النخل الفردي الى 5000 دينار والتقليص من نسبة الفقر الى حدود 3,8 بالمائة وحصر نسبة البطالة في حدود أقل من 14 بالمائة.

ويبقى التموقع الاقتصادي للمرأة من أبلغ المؤشرات الدالة على تنامي دورها في دفع مسار التنمية الشاملة اذ ان العدد الجملي للنساء صاحبات الأعمال في تونس يقدر ب18 الف مرأة 11 بالمائة منهن ينشطن في قطاع الصناعات التقليدية و41 بالمائة في مجال الخدمات و25 بالمائة في الصناعة و22 بالمائة في التجارة.

ومن المؤكد ان اقتحام المرأة لعالم الأعمال ليس بحديث العهد، فقد كانت المرأة تنشط بصفة غير منظمة الى حدود فترة السبعينات التي شهدت دخولها الى هذا الميدان بشكل منظم، وذلك بفضل التشجيعات المقررة، لتؤسس بذلك لمرحلة جديدة من عمل المرأة وتيسر قبولها كمسؤولة ومسيرة وربة عمل.

وشكل اهتمام الدولة، خلال العقدين الاخيرين، وحرصها المستمر على تأمين أفضل الشروط للباعثين الاقتصاديين للمبادرة واحداث المشاريع ذات الجدوى والمردودية خير حافز للمرأة التونسية لمزيد اقتحام مجال الأعمال دون خوف من اي تمييز.

فقد وفرت تونس البيئة الملائمة للحفز على المبادرة من خلال العديد من الاجراءات والمتمثلة بالخصوص في هياكل المساندة لإحداث المؤسسات من مراكز الأعمال ومحاضن المؤسسات وآلية الافراق وهياكل المساندة المالية والحوافز الجبائية والجمركية.

وكانت التشريعات التونسية، التي منحت حق التعاقد للمرأة منذ 50 سنة، محل اشادة من قبل العديد من الهياكل والهيئات الدولية باعتبارها لا تضع اي فوارق بين الرجل والمرأة في ميدان بعث المشاريع او الحصول على التمويلات والحوافز.

وأضحت المرأة التونسية، بفضل ما توفر لها من اليات وحوافز، تتحلى بجرأة أكبر في مجال الأعمال ، وهو ما يسر بروز جيل جديد من الباعثات متميز على مستويين، الاول من حيث الشريحة العمرية، حيث تكثف اقبال خريجات الجامعات على بعث المشاريع الخاصة ولا سيما في ضوء الشراكة القائمة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية التي تسعى الى تركيز روح المبادرة وثقافة المؤسسة لدى الباعثين الشبان فتيانا وفتيات.

فاغلب النساء صاحبات الأعمال في تونس يبلغ معدل عمرهن حوالي 40 سنة حسب دراسة قامت بها الغرفة الوطنية لصاحبات الأعمال.

ويتمثل المستوى الثاني في تعدد الأنشطة التي تقبل المرأة على الاستثمار فيها وخاصة التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية والخدمات «الاستشارة مكاتب الدراسات والاشهار والميدان السمعي البصري وصناعات البرمجيات...».

واكدت المرأة التونسية بذلك «تجاوزها لعقلية الأحكام المسبقة بشأن فشلها نظرا لارتباطها بمسؤوليات في المنزل» مفندة كل التوقعات. فقد اثبتت ذات الدراسة ان 70 بالمائة من النساء صاحبات الأعمال في تونس هن نساء متزوجات واكثر من 70 بالمائة لديهن طفلان على الاقل.

وأبرزت الدراسة كذلك ان اكثر من 5، 74 بالمائة من سيدات الأعمال هن صاحبات شهادات جامعية واكثر من 87 بالمائة منهن ركزن مشاريعهن بمفردهن وبدون إرث عائلي.

وخلصت الدراسة الى تميز المؤسسات النسائية بانتاجية عالية وسياسة تمويل حكيمة وتموقع استراتيجي متأقلم باستمرار مع الظرف الاقتصادي وقدرة على التحكم في التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات.

وأشارت دراسة أخرى أعدت سنة 2008 في اطار المشروع الاقليمي حول النساء صاحبات الأعمال اشرف على اعدادها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» في كل من تونس والامارات والاردن والبحرين ولبنان ان مؤسسات صاحبات الأعمال في تونس تحتل المرتبة الاولى من بين هذه الدول من حيث خلق فرص العمل.

ورغم اجماع الدراستين على تحلي النساء صاحبات الأعمال بروح المبادرة فإن المرأة لاتزال تعاني من بعض الاشكاليات التي تحول دون الاضطلاع بدورها كاملا كسند للمسار التنموي ومنها ضعف الانخراط في مختلف برامج الدعم والمساندة التي أقرتها السلطات العمومية وخاصة برامج التأهيل وعدم الاستغلال الأمثل لفرص التصدير وافتقار المؤسسات لانظمة محاسبية ومالية ناجعة.

وتسعى السلط المعنية لتذليل هذه الصعوبات من خلال التركيز على مزيد تطوير اسلوب المرأة في التصرف في المؤسسة ومواكبة الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه البلاد واندماج الاقتصاد الوطني في مسار العولمة، وخاصة من خلال دفع المرأة صاحبة المؤسسة الى استعمال التكنولوجيات الحديثة «تسويق وتصرف بالاعلامية واحداث مواقع واب...»، لا سيما وانها اقتحمت مجالات واعدة وتسعى الى تصدير منتوجاتها في الاسواق الخارجية «على غرار صنع البرمجيات للتصرف او برمجيات خاصة بالاطفال...».

وتلعب الغرفة الوطنية لصاحبات الأعمال دورا هاما في هذا المجال من خلال العمل في اطار شراكة مع صندوق اقتحام الاسواق الخارجية لمساندة الباعثات على التعريف بمنتوجاتهن وتكثيف حجم التصدير وتنظيم مشاركتهن في تظاهرات بالخارج.

وحسب الملاحظين فان الدور الاقتصادي الموكول للنساء صاحبات الاعمال مرشح لمزيد التطور بفضل الارادة السياسية الثابتة والقناعة التامة في تونس بانه «لا ازدهار ولا تنمية دون مشاركة المرأة» وخاصة في ظل البرامج الهادفة التي تم وضعها لتاهيلها معرفيا ومهنيا.

وينتظر ان تتكثف مجالات تدخل النساء صاحبات الاعمال في تونس وان يشهد حجم الاستثمارات المرصودة لمشاريعها تطورا مطردا باعتبار توجهها نحو المجالات الواعدة وانماط العمل المبتكرة ومايتوفر لديها من فرص سواء على مستوى الارتقاء بانظمة التصرف داخل المؤسسات او على مستوى استكشاف آفاق جديدة للتصدير.